

Access to
Knowledge
إتاحة المعرفة



" New Tools for the
Dissemination of Knowledge
and the Promotion of
Innovation and Creativity;
Global Developments and
Regional Challenges "

New Tools for
Open Knowledge

مكتب كويكر لدى الأمم المتحدة (QUNO)
الورقة البحثية غير منتظمة الصدور (١٩)

تقييم آثار التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية
وما يتعلق بها من مفاوضات ومقترحات وإصلاحات واتفاقيات

مذكرة مفاهيمية

جراهام دتفيلد*

فبراير ٢٠٠٦

ترجمة مكتبة الإسكندرية
تحرير ومراجعة قانونية هالة السلماوي



Quaker International Affairs Programme
(QIAP)



FRIENDS WORLD COMMITTEE FOR
CONSULTATION (QUAKERS)
Quaker United Nations Office (QUNO)

*جراهام دتفيلد هو زميل معهد بحوث كوين ماري للملكية الفكرية، بجامعة لندن.

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية.

Original English title: **Assessing the Development Impacts of Intellectual Property Negotiations, Proposals, Reforms and Agreements**

تأليف: جراهام دتفيلد

قام (QIAP & QUNO) بنشر النص الأصلي لهذا العمل باللغة الإنجليزية¹ تحت عنوان Assessing the Development Impacts of Intellectual Property Negotiations, Proposals, Reforms and Agreements عام (2006). وقد قامت مكتبة الإسكندرية بترجمته إلى العربية بعد الحصول على تصريح من QIAP و QUNO. ومن ثم تقع عليها مسؤولية جودة الترجمة. وفي حال وجود أية اختلافات يتم الرجوع إلى النص الأصلي.

النسخة العربية
ترجمة مكتبة الإسكندرية
وتحرير ومراجعة هالة السلماوي

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية.

© (٢٠٠٩) مكتبة الإسكندرية

الاستغلال غير التجاري

- تم إصدار المعلومات الواردة في هذا المصنف للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:
- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
 - الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها "مصدر" تلك المصنفات المترجمة إلى جانب مؤلف وناشر النص الأصلي.
 - لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تمّ بدعم منها.

الاستغلال التجاري

يحظر نسخ المواد الواردة في هذا المصنف كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا المصنف، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨ الشاطبي، الإسكندرية، ٢١٥٢٦، مصر. البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org و hala.essalmawi@bibalex.org

هذه الترجمة تأتي في إطار مشروع مكتبة الإسكندرية "إتاحة المعرفة" وبدعم من مركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC) أوتاوا، كندا، إلى جانب إسهام مكتبة الإسكندرية بفريق التحرير والإمكانات المادية.

¹ <http://www.quno.org/geneva/pdf/economic/Occassional/OP19-Dutfield.pdf>

قبل الانخراط في موضوعات إتاحة المعرفة، لا بد وأن يطلع القارئ على معوقات النفاذ إلى المعرفة، وكذا ماهية المعرفة التي يحرم من النفاذ إليها شعوب الدول النامية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بموضوعات حقوق الملكية الفكرية.

وعلى تلك الخلفية، فقد سعى القائمون على مشروع وموقع إتاحة المعرفة بمكتبة الإسكندرية إلى تجميع المصادر الممكنة والتي تمثل أهمية لعامة المطلعين على تلك الموضوعات والجمهور المستهدف من متحدثي اللغة العربية. وعلى ضوء ندرة الكتابات والأوراق البحثية باللغة العربية في تلك المجالات، فقد لجأت المكتبة إلى ترجمة بعض المصادر، ومن هنا جاءت فكرة ترجمة بعض الدراسات والأوراق المنشورة على موقع الكونو (QUNO) ^(٢) كياب (QIAP) ^(٣).

وقبل إلقاء الضوء على الموضوعات التي تغطيها تلك المصادر، يجدر إطلاع القارئ أيضاً على خلفية الكونو. إن الكونو هو مكتب الأمم المتحدة للكويكر (Quakers)، وهي جماعة من الأفراد يلتقون على أهداف تتعلق بالتعامل السلمي مع القضايا الدولية، ويأتي ذلك من خلال الأنشطة المتعلقة بالمسائل المطروحة في إطار الأمم المتحدة. وتشمل مسائل بناء السلام والنزاعات ونزع السلاح وكذا موضوعات حقوق الإنسان والمسائل الاقتصادية.

وانطلاقاً من رغبة الكويكر في المساهمة في دعم التنمية ونشر الوعي حول المعوقات التي تواجهها، لاسيما المرتبط منها بمسائل حقوق الملكية الفكرية، نشر مكتب الكويكر في الأمم المتحدة (QUNO) عددًا من الأوراق تتضمن أوراقا خلفية عامة وموضوعية ومتنوعة، رأى فريق عمل إتاحة المعرفة بمكتبة الإسكندرية أهمية ترجمتها إلى اللغة العربية. وتغطي تلك الأوراق الخطوط العريضة لموضوعات براءات الاختراع واتصالها بمجال التجارة من جانب ومسائل الصحة والغذاء والتنمية من جانب آخر. كما سيد القارئ بعض الأوراق حول الابتكار والتنمية في إطار العمليات التفاوضية تحت مظلة المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ والتحديات التي تمثلها الاتفاقيات متعددة الأطراف من خلق بيئة حمائية في مجال الملكية الفكرية تفوق المعايير الدنيا التي حددتها اتفاقية الأوجه التجارية للملكية الفكرية (التريبيس)؛ وكذا ما يتعلق بالمعاملة التفضيلية التي يجب أن تتمتع بها وتتوسع فيها الدول النامية كما نصت عليها التريبيس. تتناول بعض الأوراق أيضاً موضوعات مثل الإفصاح عن المصدر والنفاذ إلى الموارد والمعارف والتعبيرات الثقافية واقتسام المنافع الناتجة من استغلالها؛ وكذا ما يتعلق بتأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على العمليات التنموية؛ محاولات تحقيق درجة أكبر من التجانس في قواعد حماية الملكية الفكرية على المستوى الدولي؛ وما يتعلق بإعلان الدوحة حول التريبيس والصحة العامة.

وتشمل قائمة الأبحاث والأوراق التي ترجمت الآتي:

Background Papers

1. Patents, trade & development

١- براءات الاختراع، التجارة والتنمية

2. Patents, trade & food

٢- براءات الاختراع، التجارة والغذاء

3. Patents, trade & Health

٣- براءات الاختراع، التجارة والصحة

4. Patents & Quaker Action

٤- براءات الاختراع، وأنشطة الكويكر

Issue Papers

5.Rethinking innovation, development and intellectual property in the UN:WIPO and beyond

5- إعادة النظر في الإبداع والتنمية والملكية الفكرية في الأمم المتحدة: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) وما بعدها

6.Multilateral agreements and aTRIPS-plus world: The World Intellectual Property Organisation (WIPO) (Issue No3)

6- الاتفاقيات متعددة الأطراف وعالم التريبس- بلس: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو)

7.Special and Differential Treatment of Developing Countries in TRIPS (Issue No2)

7- المعاملة الخاصة والتفضيلية المتعلقة بالدول النامية في اتفاقية التريبس (٢).

Occasional Papers

8.Assessing the Development Impacts of Intellectual Property Negotiations, Proposals, Reforms and Agreements (occasional paper 19)

8- تقييم آثار التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية وما يتعلق بها من مفاوضات ومقترحات وإصلاحات واتفاقيات (الورقة البحثية ١٩)

9.Thinking Aloud on Disclosure of Origin(Occasional Paper 18)

9- أصداء فكرية حول مسألة الإفصاح عن المنشأ (الورقة البحثية ١٨)

10.Disclosure of Origin and Access and Benefit Sharing: The special case of seeds for food and agriculture(Occasional Paper 17)

١٠- الإفصاح عن المنشأ والوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع: المسألة الخاصة بالبذور المستخدمة في الغذاء والزراعة (الورقة البحثية ١٧).

11.The Politics and Practicalities of a Disclosure of Origin Obligation (Occasional Paper 16)

١١- السياسات والتطبيقات للالتزام بالإفصاح عن المنشأ (الورقة البحثية ١٦)

12.Harmonisation or Differentiation in Intellectual Property Protection? The Lessons of History(Occasional Paper 15)

١٢- المواءمة أم المفاضلة إزاء حماية الملكية الفكرية (الورقة البحثية ١٥)

13.The Doha Declaration on the TRIPS Agreement and Public Health and the Contradictory Trend in Bilateral and Regional Free Trade Agreements(Occasional Paper 14)

١٣- إعلان الدوحة حول اتفاقية التريبس والصحة العامة والاتجاه المتعارض إزاء اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية (الورقة البحثية ١٤)

14.Key Issues for the relationship between the Convention on Biological Diversity & the international Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture (Occasional Paper ٢).

١٤- مسائل رئيسية في إطار العلاقة بين ميثاق التنوع البيولوجي والمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية المستخدمة في الغذاء والزراعة.

ونتقدم بالشكر للمسئولين بـ(كونو) و(كياب) لتعاونهم المتواصل لإنجاح تلك المبادرة لترجمة العديد من إصداراتهم ومنحنا كل التسهيلات لنتمكن من إنتاج نسخة عربية تماثل النسخة الأصلية في الإخراج والتصميم بكل ما تحويه من صور وشعارات. ونخص بالذكر السيد ديفيد أتوود ومارتن واطسن وجيف تانسي وتاسمين راجوت.

هالة السلماوي
مارس ٢٠٠٩

تقييم آثار التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية وما يتعلق بها من مفاوضات ومقترحات وإصلاحات واتفاقيات

مذكرة مفاهيمية

التحديات والاحتياجات

توضح الأدلة التاريخية أن أنظمة الملكية الفكرية جيدة التصميم يمكن أن تعود بالنفع على الاقتصاديات الوطنية شأنها تماماً شأن الأنظمة سيئة التصميم التي قد تسبب الضرر. ولكن كيف يشرع المرء في تصميم نظام ملكية فكرية ملائم أو يقوم بإجراء تعديلات على أحد الأنظمة الكائنة بالفعل؟ إنه من الصعوبة البالغة التنبؤ بالآثار الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بإصلاح الملكية الفكرية بصورة يمكن التعويل عليها، ولاسيما على المدى البعيد، وفي حالة الدول النامية على وجه الخصوص. وهذا هو أحد المعوقات في الوضع الحالي حيث يتم ممارسة الضغوط على الدول من أجل أن تتفاوض، وأن تقوم بتطبيق قواعد تجارية جديدة ذات أطراف متعددة أو اتفاقيات تجارة حرة إقليمية أو ثنائية أو اتفاقيات استثمارية وأن تستجيب للمجموعات صاحبة الهيمنة من الأطراف المعنية-التي غالباً ما تكون مجموعات أجنبية- والتي تطالب بإدخال تغييرات على الأنظمة الوطنية التي قد لا تخدم مصالح مواطنيها فضلاً عن الأطراف المعنية المحلية. وهذه الصعوبات التي تواجه قياس آثار التنمية تجعل الأمر صعباً بالنسبة للحكومات وممثليها في اختيار موقف تفاوضي ملائم حيال الملكية الفكرية، وأمثل السبل إزاء التعامل مع اتفاقات معقدة ذات موضوعات متعلقة بالتجارة والمدى الذي ينبغي عليها من خلاله أن تكيف الطلبات المتعلقة بالمصالح الدولية لقطاع الأعمال -والتي تنادي بالتغيير- مع القواعد الوطنية للملكية الفكرية.

وكما هو الحال بالنسبة للمجالات الأخرى من قواعد قطاع الأعمال، فإن عملية صنع السياسات الخاصة بالملكية الفكرية تعني، أو ينبغي أن تكون على أقل تقدير، "مسألة" تهدف إلى صنع قرار "وطني" يشمل تعاون جميع الأطراف الوطنية المعنية بمن فيهم أصحاب الحقوق والمستخدمين وجمهور المستفيدين.

كما لا ينبغي إغفال المصالح الأجنبية، ولكن الدور الذي تلعبه قواعد الأعمال الحكومية يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني ومواطني الدولة. فعلمية صنع السياسات الجيدة لا يمكن أن تقوم فقط على عنصر تنفيذ الالتزامات المقبولة في المعاهدات متعددة الأطراف أو الإقليمية أو الاتفاقيات الثنائية التجارية. ومما يدعو للأسف أن عملية صنع السياسات يبدو أنها تتم غالباً على هذا النحو، أي أن "اتخاذ السياسات" Policy Taking هو المعيار وليس "صنع السياسات" Policy Making. ونتناول بالمناقشة في هذا البحث كلاً من التحديات السياسية والتحديات الفنية وعمليات تقييم أثر التنمية (DIA) Development Impact Assessment، كما هو مقترح أدناه- يمكن أن تساعد في حل التحديات الفنية كما أنها قد تساهم في التغلب على التحديات السياسية أيضاً.

ومن المؤكد أن فكرة تقييم أثر التنمية قد جاء وقت تنفيذها ومن ثم اقترحت مجموعة أصدقاء التنمية في الدورة الأولى لاجتماع ما بين الدورات المنعقد بين الحكومات Inter-seasonal Intergovernmental IIM والمعني ببرنامج التنمية Development Agenda الخاص بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) WIPO أن تطبيق المبادئ التي تصب في مصلحة التنمية والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الوايبو قد يشتمل على ما يلي:

القيام بإجراء "تقييم أثر التنمية" مستقل ويقوم على الأدلة وذلك حتى تؤخذ بعين الاعتبار الآثار المحتملة المترتبة على كل مبادرة تقوم بوضع المعايير لاستهداف مؤشرات إنمائية مستدامة أساسية، مثل الابتكار وإتاحة المعرفة ومنتجاتها للجمهور وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر والمساواة واحترام التنوع الثقافي وحماية التنوع الحيوي والصحة والتعليم، ولاسيما في الدول النامية والدول الأكثر فقراً⁴.

وعلى غرار ذلك، فقد اقترح سيسيبول موسونجو أنه:

⁴ وثيقة الوايبو. اجتماع ما بين الدورات المنعقد بين الحكومات IIM، 1/4/2005.

ينبغي أن تُجرى عمليات تقييم أثر التنمية المدعومة بالأدلة والتي تتسم بالاستقلالية من أجل تقييم الآثار المحتملة للأنشطة المقترحة لوضع المعايير التي تستهدف مؤشرات رئيسية، مثل المساهمة في الإبداع وإتاحة المعرفة والتعليم.^٥

وفي الآونة الأخيرة، قدمت دولة شيلي المقترح التالي إلى اللجنة المؤقتة بالوايو المعنية بالمقترحات المتعلقة بأجندة الوايو للتنمية:

نقترح إعداد دراسة لتقييم المستويات الملائمة للملكية الفكرية مع الأخذ في الاعتبار الوضع الخاص في كل دولة، وتحديدًا مستوى النمو بها وإمكاناتها المؤسسية^٦.

وفي نفس الاجتماع، اقترحت مجموعة أصدقاء التنمية أن أنشطة وضع المعايير الخاصة بالوايو ينبغي أن تكفل ضمن جملة أمور أخرى ما يلي:

قبل البدء في الأنشطة الخاصة بوضع المعايير يتم تقييم الآثار المحتملة ولاسيما تحليل آثار التنمية وكذلك التكاليف المحتملة- وخاصة بالنسبة للدول النامية- وذلك عن طريق آليات البحث والدراسة والتقييم التي يدعمها ويوجهها أعضاء المنظمة.^٧

وعلاوة على ذلك- ووفقا لما أقرته مجموعة أصدقاء التنمية- فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أحد التساؤلات الهامة وهو:

ما هي الآليات التي يوجهها الأعضاء والإجراءات والقواعد الضرورية التي تمكن الوايو من القيام بإجراء دراسات وأبحاث موضوعية ومستقلة، بالإضافة إلى عملية التقييم بما في ذلك تقييم آثار التنمية المرتبطة بقواعد الملكية الفكرية؟

وتقدم هذه المذكرة استكشافاً أولياً لعملية تقييم آثار التنمية. وتُعدّ الآمال،- إن لم يقتصر هذا على توجيه المؤلف- على أن يُلهم الآخرين للمضي قدماً مع الفكرة لعلها تلقى تطبيقاً عملياً.

الحدود والاحتمالات المتعلقة بعمليات تقييم آثار التنمية

لا يسعى مفهوم تقييم أثر التنمية إلى تحويل التحليل البيئي الاجتماعي الاقتصادي- أي الذي يتعلق بالتنمية المستدامة - المرتبط بإصلاح الملكية الفكرية إلى علم محدد، فالطريق أمامنا مازال طويلاً لكي نتمكن من إنجاز ذلك العمل الفذ، ولكن تعزيز ذلك الأمر ووضع موضع التنفيذ قد يكون له بعض النتائج الإيجابية على المستويين العملي والاستراتيجي.

أولاً: إن وضع عمليات التقييم المتعلقة بأثر التنمية في صورة متطلبات يتقّل كاهل كل من يطالب بحماية مشددة للملكية الفكرية بعبء تقديم المزيد من الأدلة أكثر إقناعاً لبيان ضرورتها بشكل أكثر وضوحاً مما هو متبع.

ثانياً: إن التوجهات متعددة الموضوعات المتعلقة كاتجاه تقييم أثر البيئة واتجاه تقييم أثر التنمية المستدامة تعد اتجاهات راسخة. وفي واقع الأمر، توجد أشكال متنوعة لعمليات تقييم الآثار. ففي المملكة المتحدة، يعرف المعهد الوطني للتميز الإكلينيكي والصحي عملية تقييم أثر الصحة على أنها "عملية تنموية تستخدم عدداً من الوسائل والاتجاهات للمساعدة في تعريف الآثار المحتملة أو الفعلية الناتجة عن تطبيق المساواة والصحة وأخذها بعين الاعتبار والخاصة بمقترح ما معني بقطاع من السكان". وقد نقدّ معهد سياسات التنمية والإدارة بجامعة مانشيستر

^٥ ماسنجو، سيسول فريديريك "إعادة التفكير في الإبداع والتنمية والملكية الفكرية في الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO وما بعدها". برنامج كويكر للشؤون الدولية ٢٠٠٥.

و الجدير بالذكر هنا أن هذا البحث مترجم للعربية في نفس البرنامج. (المراجع)

^٦ وثيقة الوايو. اللجنة المؤقتة المعنية بمقترحات أجندة التنمية PCDA. ٢/١/٢٠٠٦.

^٤ وثيقة الوايو. اللجنة المؤقتة المعنية بمقترحات أجندة التنمية PCDA. ٢٠٠٦/٥/١.

بالمملكة المتحدة وكذلك معهد ستوكهولم لشئون البيئة عمليات تقييم آثار الاستدامة الخاصة بالمفاوضات متعددة الأطراف المقترحة التي تجريها منظمة التجارة العالمية WTO لصالح المفوضية الأوروبية. وفي عام ٢٠٠١، أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP دليلاً مرجعياً يتعلق بالتقييم المتكامل للسياسات المتعلقة بالتجارة. ويمكن نقل بعض هذه المنهجيات والإجراءات وكذلك الخبرات المستخدمة في تصميم وتنفيذ هذه الأنواع الأخرى من عمليات التقييم. ومن المحتمل أن يكون ذلك هو الحال بالنسبة لعمليات التقييم الخاصة بالمفاوضات التجارية والسياسات المتعلقة بالتجارة.

ثالثاً: تقوم عملية تقييم آثار التنمية-إذا تم تصور ذلك بشكل شامل-بتوسيع نطاق التقييم الخاص بالآثار المترتبة على الإصلاح الخاص بالملكية الفكرية حتى يتجاوز إلى حد بعيد المفاهيم الضيقة المتعلقة بالكفاءات الاقتصادية، مثل الحد الأمثل لباريتو^٤ أو معيار الكفاءة كما حدده كل من كالدور وهيكس^٥ - والتي لها من الأهمية ما قد يكون لمثيلتها - وذلك نحو تحقيق مفاهيم أعمق وأشمل للتنمية التي تدمج الرفاهية البشرية والاستدامة البيئية. وبالتالي، يمكن اعتبار ذلك بمثابة أداة تحليلية ملائمة وقيمة إلى حد بعيد لصنع القرار المعني بالتنمية.

رابعاً: إن المفاهيم الجذابة تسترعي الانتباه كما تستحوذ على اهتمامات الأفراد الذين يقومون بتكريس جهودهم من أجل توضيح المقصود منها بصورة أكبر.

العناصر الأساسية لعمليات تقييم آثار التنمية

وتتكون معظم عمليات تقييم آثار التنمية من عنصرين على الأقل. أما العنصر الأول فهو عملية التقييم نفسها، والثاني هو عملية الاستشارات الجارية التي تضم كلاً من الأطراف المعنية والخبراء المستقلين.

التقييم

سوف يشمل التقييم تحديد التوقيت المناسب لتقييم أثر التنمية وأهدافها ونطاقها، وكذلك مؤشرات التنمية التي سوف يتم اختيارها ونوعية البيانات التي سوف يتم استنباطها لقياس مستويات الأداء واتجاهات المتابعة المتعلقة بالمؤشرات. وسوف يفرز التقييم المكاسب والتكاليف والمخاطر ولكنه لن يكون مجرد تقييم تحليلي أو وصفي بل تقييم توجيهي إذا دعت الضرورة إلى ذلك، حيث يجب أن يصب في عملية صياغة السياسات والإفلا معنى له.

ويعد توقيت عملية التقييم المتعلقة بأثر التنمية بالغ الأهمية، فمن الممكن أن يكون في بداية المفاوضات أو خلال مراحل الصياغة المتعلقة بأي نوع من الاتفاقيات أو عمليات الإصلاح أو المقترحات. وعمليات تقييم أثر التنمية قد تفرز أيضاً نتائج مفيدة بأثر رجعي من حيث تحقيق الاستفادة من أوجه التفسير المرنة الواردة في الاتفاقيات المعتمدة، بالإضافة إلى تصميم المقترحات المقابلة والاستجابات المتعلقة **"بالحد من الأضرار"**.

ويمكن أن يكون حجم عملية التقييم ونطاقها بشأن تقييم أثر التنمية كبيراً للغاية أو صغيراً بدرجة معقولة وسوف تحدده العوامل الآتية:

◆ حجم عملية التقييم

من الممكن تصور عملية طموحة لتقييم آثار التنمية الذي يغطي نطاقها التنمية المستدامة بأوجهها كافة. غير أنه في كثير من الحالات يكون ذلك متعذر التنفيذ بل غير ضروري. ومن الممكن أن تتعلق بهدف محدد من أهداف التنمية يماثل إحدى غايات أو أهداف الألفية الإنمائية. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تنصب عملية التقييم على نوع

^٤ إذا كان النظام الاقتصادي يخضع لمعيار الكفاءة الذي حدده باريتو، ففي هذه الحالة لا يمكن اعتبار فرد بعينه هو الأفضل ما لم يكن هناك فرد آخر هو الأسوأ "وإنه من المقبول بوجه عام أن النتائج التي لا تخضع لمعيار باريتو لتحديد الكفاءة سيحري تجنبها، ومن ثم يعد معيار باريتو للكفاءة من المعايير الهامة لتقييم الأنظمة الاقتصادية والسياسات المتعلقة بالسياسة".

(تمت الزيارة في ٢٣ فبراير/شباط ٢٠٠٦) http://en.wikipedia.org/wiki/Pareto_efficiency

^٥ عند استخدام معيار الكفاءة الذي حدده كل من كالدور وهيكس، يمكن للنتائج الأكثر كفاءة أن تترك بعض الأفراد أسوأ حالاً. ومن هنا، يمكن القول بأن النتيجة تتميز بكفاءة أكثر إذا قام الأفراد الذين تم اعتبارهم أفضل حالاً من الناحية النظرية بتعويض من تم اعتبارهم أسوأ حالاً".

(تمت الزيارة في ١٦ فبراير/شباط ٢٠٠٦) http://en.wikipedia.org/wiki/Kaldor-Hicks_efficiency

محدد من الموضوعات تتعلق بالاهتمامات الحالية بالنسبة للدول النامية مثل تحديد المدى الذي يتم في إطاره تيسير أو عرقلة عمليات إتاحة المعرفة ونقل التكنولوجيا وتحقيق الأمن الغذائي.

◆ نطاق المفاوضات والمقترحات والإصلاحات والاتفاقيات

يمكن أن يغطي نطاق اتفاقية بأكملها. وسوف يكون ذلك من المهام الضخمة وخاصة في حالة الاتفاقيات واسعة النطاق والمعقدة مثل اتفاقية جوانب التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (اتفاقية التريبس TRIPS) وكذلك في حالة مراعاة النطاق العريض لمؤشرات التنمية. ومن جانب آخر يمكن أن يكون النطاق أكثر تواضعاً في أهدافه مثل تقييم اتفاقية التجارة الحرة والاشتراطات الجاري أخذها في الاعتبار بالنسبة للإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، أو جولة المفاوضات التجارية، أو إصلاحات قانونية محددة، أو تغيير القواعد مثل الإفصاح عن المنشأ ومد فترة سريان حقوق المؤلف، أو إدخال نظام حماية للمستحضرات الصيدلانية الخاصة باختبار البيانات لفترة زمنية مدتها خمس سنوات.

◆ عدد مؤشرات التنمية

يمكن استخدام عدد صغير من مؤشرات التنمية مثل المؤشرات التي ترتبط بتحقيق الأمن الغذائي أو إتاحة العقاقير الطبية. ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن اختيار نطاق معين من المؤشرات من أجل تغطية قضية (أو قضايا) تنموية تتم على نطاق أوسع، مثل المؤشرات التي يمكن لنا أن نستقيها من تقارير التنمية البشرية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن الواضح أن عدد المؤشرات التي وقع عليها الاختيار سوف يعتمد إلى حد بعيد على ما إذا كان الاهتمام بعملية تقييم أثر التنمية ينصب على الاهتمام بالتنمية في أوسع معانيها، أم أنه مجرد موضوع محدد يتعلق بالتنمية أو أحد أهدافها.

◆ اتساع النطاق الاقتصادي والجغرافي المزمع تغطيته

يمكن لعملية تقييم آثار التنمية أن يكون لها نطاق عالمي أو أن تقتصر فقط على الاقتصاد الوطني. وبدل ذلك هو أن تكون مقصورة على نوع معين من الأنشطة وقطاع الأعمال ونوع المنتج.

◆ مدى الدقة المطلوبة

من الممكن وضع تصور لتقييم شامل ودقيق إلا أن هذا الأمر قد يبدو في بعض الحالات باهظ التكلفة ويستغرق كثيراً من الوقت. ومن ناحية أخرى، قد تكون عمليات تقييم أثر التنمية التي تتم بصورة "سريعة وقذرة" لاتزال تستحق الاهتمام.

عملية التشاور

ينبغي أن تضم عملية التشاور العديد من الأطراف المعنية وأن تتسم بالديمقراطية لضمان إتاحة الفرصة أمام الجميع - ومن ضمنهم المستهلكون والمعمدون ممن لهم مصالح ويمتلكون الخبرات الفنية- لأن يشتركوا في أعمال التصميم والمراجعة والمراقبة المتعلقة بالعملية والتأثير عليها. وإن لم يكن الأمر كذلك، فهناك خطر حقيقي يهدد نجاحها حيث إنه من المحتمل أن يفتقر تقييم أثر التنمية إلى كافة أشكال الشرعية وأن يتم التعامل كإجراء روتيني تم إعداده مسبقاً. وكذلك بدون إجراء هذه العملية المفتوحة والشاملة سيزداد الأمر صعوبة بالنسبة للحكومات عند تحديد موقع المصالح الوطنية فيما يتعلق بصنع السياسات والقوانين الخاصة بالملكية الفكرية.

الخطوة التالية: تحديد دراسة الحالة case study لتقييم أثر التنمية

تقترح هذه المذكرة أنه من أجل فهم أفضل للعثرات المحتملة المتعلقة بعمليات تقييم أثر التنمية، فقد يكون أمراً جديراً بالعناية إجراء التقييم على أساس قضايا الحالة. ويتبادر إلى الأذهان عدد من الاحتمالات. فعلى سبيل المثال، يمكن إعداد عمليات تقييم أثر التنمية بشأن آثار الأمن الغذائي وفقاً للوسائل المتنوعة والمحتملة التي يمكن للدول النامية أن تطبق عليها البند ب من الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من اتفاقية التريبس. ونظراً لأن الدول النامية

تقبل بالبنود المتعلقة بحماية الابتكارات في مجالات إنماء النباتات والتنوع الحيوي الواردة في اتفاقيات التجارة الحرة، فاختيار الأمن الغذائي يكون قد جاء في التوقيت المناسب وموضحاً تماماً لبعض الأمور.

ومن الموضوعات التي تركز على تقييم أثر التنمية مسألة آثارها المتعلقة بالقواعد الجديدة التي يجب بموجبها على المتقدمين للحصول على براءات الاختراع أن يقوموا بالإفصاح عن هوية المنشأ بالنسبة للمواد الجينية المستخدمة في الاختراعات. وسوف تتزامن بشكل متماثل عملية تقييم أثر التنمية على الآثار المترتبة على الصحة العامة عند اتخاذ تدابير البيانات الحصرية الواردة في اتفاقيات التجارة الحرة.



Quaker International Affairs
Programme (QIAP)
97 Powell Avenue
Ottawa, Ontario,
Canada K1S 2A2
Tel: +1 (613) 231-7311
Fax: +1 (613) 231-7290
E-mail: qiap@quaker.ca
Web: <http://www.qiap.ca>



FRIENDS WORLD COMMITTEE
FOR CONSULTATION (QUAKERS)
Quaker United Nations Office (QUNO)
13 Avenue du Mervelet
CH-1209 Geneva, Switzerland
Tel: +41 (22) 748-4800
Fax: +41 (22) 748-4819
E-mail: quno@quno.ch
Web: <http://www.quno.org>